تونس

كلمة

سعادة السفير محمد خالد الخياري

المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة

خلال النقاش العام

الدورة السابعة والخمسون

لجنة وضع المرأة

مبنى الأمم المتحدة

مارس 2013

الرجاء التثبت عند الاستماع

سيدتي الرئيسة،

إسمحوا لي في بادئ الأمر أن أهنئكم لتوليكم رئاسة أشغال الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة كما لا يفوتني أن أتقدم بتهاني الخالصة لكافة أعضاء المكتب معربة عن ثقتي التامة في أن تكلل جهودكم بنتائج مثمرة وإيجابية.

كما انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيب بلادي بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة وعلى رأسها السيد باكي مون للنهوض بمكانة المرأة وتعزيز حقوقها على الصعيد العالمي وأود ايضا أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدة ميشال باشلي، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، لسعيها المستمر للرقي بوضع المرأة وتحريرها من مختلف القيود ومظاهر المعاناة حتى تتمكن من أن تصبح شريكا فاعلا في الشأن العام والخاص.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته للبيانين اللذين ألقيا بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة السبع وسبعين والصين.

سيدتي الرئيسة،

إن بلادي مقتنعة كل الإقتناع أن صيانة حقوق المرأة وإثراء مكاسبها بعدا رئيسيا من أبعاد حقوق الإنسان وأن الشراكة المتكافئة بين المرأة والرجل في إدارة شؤون الأسرة والمجتمع هي مفتاح المستقبل وتحقيق التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والتحديث السياسي لذلك نحيي اليوم الإختيار الموفق لموضوع هذه الدورة وتوقيتها المناسب، الأمر الذي يعكس بما لا شك فيه الأهمية التي توليها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتعزيز وضع المرأة وحفظ حقوقها وكرامتها.

إذ تعد، فعلا، ظاهرة العنف ضد المرأة من أخطر الآفات الاجتماعية الراهنة التي تجتاح أغلب مجتمعات العالم. ولعل من أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة تزايدها وانتشارها على نطاق واسع.

فقد ازداد انتشار السلوك العدواني في كثير من المجتمعات، وصار العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية تعكس الجانب اللا أخلاقي واللا إنساني المهدد للبنية الاجتماعية للأسرة وللمجتمع . وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار نفسية واجتماعية جسمية للمرأة وما تخلفه عموما من تبعات سلبية على المجتمع أصبح العنف الموجه ضد المرأة أحد أبرز القضايا الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي بأسره و التي تستوجب موقفا حازما من كافة الأطراف المعنية لإيجاد حلول سريعة وناجعةوشاملة لحماية المرأة من كل المظاهر السلبية المحيطة بها والاعتداءات المسلطة عليها حتى نتمكن من تحقيق الامن والاستقرار والازدهار لشعوبنا.

سيدتي الرئيسة،

لقد تمكنت المرأة التونسية بفضل الثورة المجيدة من كسر حاجز الخوف وأصبح من الممكن اليوم تناول عديد القضايا الهامة التي كانت منذ ماض قريب مسكوت عليها ولعل من بينها مسألة العنف المسلط ضد المرأة.

إن تونس اليوم على يقين تام بان تحرير المرأة من كافة مظاهر التمييز ووقايتها من العنف الموجه ضدها يمثل جوهر ارادة الاصلاح والتحديث وموقفا حضاريا يؤسس لمجتمع سليم ومتوازن قادر على كسب التحديات ورفع رهانات المستقبل. وقد حرصت بلادي في هذا السياق على الإنضمام للمواثيق والعهود والاتفاقيات الاممية ذات العلاقة بالنهوض بأوضاع المرأة ومقاومة كافة اشكال العنف ضدها والعمل بمقتضياتها.

و إيمانا منها أيضا بأهمية حماية الحرمة الجسدية للفرد وصيانة كرامته الإنسانية، تؤكد تونس اليوم على أنّ الوقاية من العنف الموجه ضدّ المرأة هي مسؤولية جماعية تستدعي تعزيز اليقظة وتكاثف الجهود بين المؤسسات الحكوميّة والأحزاب السياسيّة وممثلي المجتمع لمدني ووسائل الإعلام، بهدف التصدي للتجاوزات التي يمكن أن تمس بحرية المرأة التونسية وبمكاسبها.

وتستند تونس في تناول قضايا المرأة الى مقومات هويتنا العربية الإسلامية القائمة على مبدأ نبذ العنف والمبنية على أساس إحترام قيم الاعتدال والتسامح والحوار والمساواة وتكافؤ الفرص والتي تدعم التماسك والوئام على المستويين الاسري والاجتماعي.

وتأكيدا لهذه التوجهات، انصرفت الجهود الوطنية الى تكريس مقاربة وقائية تقوم على الاستشراف العلمي والدقيق للتحولات التي يشهدها المجتمع ووقايته من كافة المخاطر التي قد تهدد تماسكه وسلامة افراده.

وقد تم في هذا السياق اقرار استراتيجية وطنية للوقاية من السلوكيات العنيفة داخل الاسرة وفي المجتمع منذ سنة 2008. وتهدف هذه الاستراتيجية الى الوقاية من العنف داخل الأسرة وفي المجتمع مع إعطاء الأولويّة في مرحلة أولى للتصدي لأشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتحسيس بخطورته وصيانة المجتمع من انعكاساته السلبيّة على المرأة بدرجة أولى وعلى الأسرة والمجتمع بشكل عام.

وتقوم هذه الاستراتيجية على جملة من الابعاد الاساسية من اهمها البعد الوقائي المتعلق بتوعية الراي العام وتحسيسه بخطورة ممارسة العنف عامة وضد المراة بالخصوص وتوظيف الاتصال الاجتماعي لحشد الدعم المناهض لكافة اشكال العنف والبعد الردعي ذي الصلة بوضع منظومة جزائية متطورة تضمن للمراة ومختلف افراد الاسرة السلامة البدنية والمعنوية علاوة عن البعد الاجتماعي الرامي الى تلافي نتائج الضرر اللاحق بالمراة وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية الضرورية.

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة عناصر أساسية تتمثل في جمع وتحليل واستغلال المعطيات في إطار قاعدة وطنية للبيانات حول العنف داخل الأسرة وفي المجتمع توضع تحت تصرف مختلف الأطراف المعنية، وتأهيل الخدمات وتطويرها بما يتيح الآليات الضرورية للإنصات والتوجيه والإحاطة في إطار منظومة وطنية قادرة على تعبئة طاقات مختلف المؤسسات والهياكل والجمعيات

المعنية فضلا عن تأمين حملات تحسيسية مجتمعية ذات أبعاد توعوية وقائية، ودعم المكاسب القانونية والتعريف بها وضمان تطبيقها.

وقد تولت وزارة شؤون المرأة والأسرة مؤخرا الاعلان عن جملة من الإجراءات الغرض منها مزيد تفعيل هذه الإستراتجية ولعل أهمها الخط الاخضر المجاني المفتوح للنساء المعنفات بالإضافة إلى تدشين أول مركز نموذجي في تونس لإيواء النساء ضحايا العنف والإفتتاح التدريجي لعدد من مراكز الرعاية النفسية للنساء ضحايا العنف في مختلف الجهات.

وتم في نفس الإطار توفير آليات وبرامج وإجراءات للعناية بالمرأة ذات الاحتياجيات الخصوصية يتم من خلالها الإحاطة بالمرأة المعنفة والمرأة فاقدة السند والمرأة المسنة والنساء السجينات وأبنائهن وتنفذ جميعها في إطار عمل تشاركي مع النسيج الجمعياتي بمختلف جهات البلاد.

ويؤكد هذا التمشي أن مظاهر العنف داخل الأسرة وفي المجتمع لا تمثل موضوعا مسكوتا عنه بل ملفا أساسيا من الملفات التي تعمل تونس على تناولها على أساس استراتيجي وبالاستناد إلى مقاربة مستقبلية واضحة تكريسا لمراهنتها على العنصر البشري الذي يبقى غاية ووسيلة كل عمل تنموي.

سيدتي الرئيسة،

تضل المراة الفلسطينية اليوم في مقدمة النساء المعرضات للعنف والاضطهاد والتمييز على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي وهو ما يجب ان يقابله المجتمع الدولي بوقفة حازمة وعاجلة لانهاء هذه المأساة التي طال أمدها وتفاقمت تبعاتها. وأود من هذا المنبر أن أدعو المجتمع الدولي وكافة الأطراف المسؤولة لوضع حد للقمع والإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تتعرض لها بصفة يومية المرأة الفلسطينية الأسيرة والمعتقلة وأجدد في هذا الإطار تضامن تونس ومساندتها التامة للقضية الفلسطينية وتقديرها خاصة لكفاح المرأة الفلسطينية من أجل تربية ابناءها وتحقيق الأمن والإستقرار لها ولعائلتها.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة